

الجلسة 30

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تفنيد إشكالية صاحب المنتقى تجاه المحقق الخوئي

لقد أسفنا إشكالية صاحب المنتقى حيال المحقق الخوئي واستذكرنا صيانته عن المحقق النائيني إلا أنه:

- أولاً: لم يورّتنا صاحب المنتقى معنى محصلًا و نيرًا - رغم تمييزاته المُطْنَبة-. فإنّه قد أرجع كافة القيود غير الاختيارية - كال الوقت و البلوغ و القصد و العقل-. و أدرجها ضمن «محصلات القدرة» و حيث إن القدرة تُعد الشرط العام للتکاليف بحيث قد افترضها المولى مفروضة الوجود حين جعل الأحكام و إصدار الأوامر، وبالتالي ستُصبح كافة محصلات القدرة أيضاً مفروضة الوجود - و لا يتوجّب تحصيلها - حتّى لا ينجر إلى «التکاليف بما لا يُطاق» عرفاً و عقلاً - وفقاً لبرهنة المحقق الخوئي -. إلا أن هذه البيانات لا ترتبط بإشكالية المحقق الخوئي قبل أستاذه - كما عاينت عبائره -.

- ثانياً: إنّ صاحب المنتقى قد أقرّ أيضاً - وفقاً للمحاضرات - بأنّ ملاك حكم العقل هو «الهروب عن التکاليف بما لا يُطاق» وبالتالي لم يستحضر معياراً مستجداً كي تعتبره استشكالاً تجاه المحقق الخوئي بل قد كرر نفس الملاك المقبول لدى المحاضرات أيضاً، فما هي المشكلة إذن؟ ف مجرد إرجاع بقية القيود إلى «محصل القدرة» لا يُسمّن و لا يُغْنِي إطلاقاً، و لهذا نرى في الختام قد أنهى حديثه قائلاً: «لأن تحقق هذه الأمور محصل للقدرة لا أكثر فاشترط القدرة يكفي عن اشتراطها (هذه العناصر غير الاختيارية، و لهذا لا يصح افتراض وجودها حتمياً بل عنصر القدرة هي التي تُعد مفروضاً الوجود فحسب و أما تلك العناصر فستُحصل على القدرة) فتدبر».«

فأين الاعتراضية حيال المحقق الخوئي من هذه العبارة النهائية؟ إذ محسن توضيح «المحصلة» لم تفسّر لنا أن «القصد» - المنازع فيه حالياً - يعد مقدوراً أم لا، بينما المحقق الخوئي قد ركز حواره على «مقدوريّة القصد» خارجاً.[1]

تبسيطاً أوسع حول «افتراض الوجود»

لقد تجاهر المحقق الخوئي مسبقاً بأنه:

- ليس بالضرورة أن نفترض وجود كافة القيود كما زعمه المحقق النائيني حيث قد أعاد روح القضايا الحقيقة إلى الشّرطية.

- بل سيتوجّب افتراض وجودها شريطة أن تستدعي المستحيل كالأمر و البلوغ و العقل و الوقت، فإنّ عناها بيد المولى و خارجة عن طاقة البشر، فالقصد الذي يُعد قيداً للأمر سيخرج عن طاقة المكلف تبعاً للأمر و لهذا إنّا لا نفترض وجود القصد كي نتوّرّط في الدور - كما تورّط المحقق النائيني تماماً.

كما عاينا في هذه الأثناء أيضاً محاولات المحقق العراقي حيث قد عالج الدور بواسطة إرجاع القيد إلى الواجب بحيث سيتوجّب

امتثاله لا إلى التكليف الوجبيّ كي لا يتَرَحَّلُ في الدور ثانيةً، فهو عقيبٌ ما أقرَّ بأنَّ القضايا الحقيقة تعدّ مفروضة الوجود بأسرهَا كالفوائد. إلا أنَّه قد اتَّخذ القصد قيداً الواجب و حسماً النَّزاع بهذه الحركة.

و أمّا النَّكتة المُزدِّهِرة لدى المحقق النَّائينيِّ أنَّه:

- قد اعتَقَد بأنَّ على المولى أن يفترض وجود «كافَّة القيود القهريَّة» - غير الاختياريَّة - قُبْيل الإنشاء حتماً نظير افتراض الموضوع بحذافيره كالقصد و البلوغ - ولهذا قد انزلق في الدور مجدداً.

- ولم يعتقد بأنَّ كلَّ ما يُعدّ مفروضاً الوجود فسيخرج عن طاقة البشر، إذ «الاستطاعة» مثلاً قد افترض المولى وجودها قياداً لل موضوع - الحجَّ - وفي نفس الحين لم تخرج عن طاقة المكلفين أبداً.[2]

و أمّا القيد لدى المحقق النَّائينيِّ:

1. فأحياناً يُعدّ مقدور المكَلَف كالطهارة و القبلة و الأجزاء الداخليَّة و ...

2. وأحياناً عديم القدرة كالبلوغ و العقل و القصد و الوقت.

و كلَّ من هذين القيدَيْن:

3. إمَّا أن يتعلَّق بالتكليف و الموضوع - كالصلَاة و الحجَّ - فوقَئذ سيفترض وجوده جزماً و لا يتوجَّب تحصيله كالاستطاعة المقدورة و كذا البلوغ و العقل و الوقت و القصد، الخارجة عن طاقة البشر، لأنَّها قيد الوجوب و التكليف.

4. و إمَّا أن يُقَيَّد المتعلق - كالشرب أو الوفاء أو إقامة الصَّلاة - فوقَئذ لا يفترض وجوده إطلاقاً و لكن سيتوجَّب تحصيله حتماً كالطهارة و القبلة و ... لأنَّها قيد الواجب.

و بالتالي إنَّ القيود القهريَّة سواء تعلَّقت بالموضوع أم المتعلق فسوف يتحمَّل افتراض وجودها قطعاً و لا يتوجَّب تحصيله للمكَلَف لأنَّها غير اختياريَّة.

احتجاجات تجاه تفكيك المحقق الخوئي

و عقيب ما أسلفنا مهاجمة المحقق الخوئي تجاه أستاذِه، فقد آنَ الأوَانُ كي نُجيبه:

- أولاً: إنَّ السَّيِّد قد عالَج الدور لدى مقام «الفعالية و الامتثال» فحسب من دون أن يُبرِّر الدور لدى الإنشاء و الجعل - المبحوث لدى الكافية - فإنَّ المحقق النَّائيني قد استعرض 3 استحالات، بينما السَّيِّد قد تصدَّى لاثنتين منها فحسب.

- ثانياً: لقد فكَّ المحقق الخوئي ما بين النَّموذجين: «أوفوا بالعقود» و «الخمر حرام» فادعى أنَّ العرف يرى «العقد» مفروض الوجود و بلا فعلية، بينما يرى موضوع «الخمر» فعلياً دوماً، ثمَّ استَنَجَ بأنَّه مادام العقد منعدماً خارجاً فلا يتوجَّب امتثاله بينما سيتوجَّب اجتناب الخمر لأنَّ تحريمه مفعَّل سرداً.

إلا أنها مقوله متزعزعه تماماً، إذ الرؤية العرفية لم تفك بين النموذجين أبداً بل كلا العقد والخمر يُعدان موضوعين مفروضي الوجود، فلا مائز بينهما من هذه الرأوية، فعلى نسقه: إما أن نحسبهما فعليين معاً أم غير فعليين، فلو انعقد عقد خارجاً لوفى بالعقد الفعلي و كما لو تواجد خمر خارجاً لتنحى عن لفعاليته، وإلا فلو انعدم كلاهما فماذا يمثل؟ و دعماً لمقالتنا، لاحظ الشيخ الأعظم ضمن مسألة «الابتلاء بأطراف العلم الإجمالي» قد سجل بأننا لو ابتنينا بالمشتبه لتفعل العلم الإجمالي آنذاك و إلا لألغا تحريره أساساً، فكذلك مبحث فعلية الخمر.

إن فالمحقق من هذه البيانات أباً - حتى إن أغمضنا البصر عن مصطلح الفوائد- ندعن حقاً أن كافة القضايا الحقيقية عائدة إلى روح القضايا الشرطية باتاتاً - سببان العقود والخمور- و ذلك وفقاً للنظرة العقلائية، إذ العقلاء يجدون انداكاً المتعلق - الشرب - مع موضوعه - الخمر- بالكامل بحيث لو انفرداً لأصحاباً لاغيين تماماً و حيث إن المتعلق رهين فعلية موضوعه بنحو الإناثة فيبركتها قد استطعنا أن واقع «القضية الحقيقة» ينصب على «القضية الشرطية» - أي شريطة تحقق الموضوع - تماماً، و حيث إن الموضوع يتجسد في المكلف دوماً، وبالتالي قد سيظل الموضوع مفروض الوجود سرداً، و لهذا لو لم نفترض وجود الموضوع لواجهنا «خلف الفرض» إذ المولى قد افترض الموضوع ثم شرّعه.

و مناصرة لاعراضنا، قد صرّح أيضاً بعض أساتذنا دام ظله الوارف [3] بأننا نعاين تهافتًا زاهراً لدى كلمات المحقق الخوئي فإنه ضمن أبحاث «الترتيب» قد خضع بعودة القضايا الحقيقية إلى الشرطية بينما في هذه الحلة قد فكَّ بين القضايا فادعى بأن «قصد الأمر» لا يئول إلى القضية الشرطية المفترض وجودها.

مبارزة المحقق الخميني تجاه مقالة المحقق النائيني

لقد صارَّ المحقق الخميني قائلًا:

«وأما الوجه الثالث:

- (الإشكال الأول): فمضافاً إلى منع لزوم أخذ مطلق المتعلقات و متعلقاتها مفروض الوجود (نظير معتقد المحقق الخوئي).

- (الإشكال الثاني): أنه لو فرض لزومه لم يلزم محذور، لأن أخذ الأمر مفروض الوجود فرضاً مطابقاً للواقع لا يلزم منه تقدم الشيء على نفسه، بل يلزم منه فرض وجود الشيء قبل تتحققه، وهذا أمر غير مستحيل، بل واقع. (بينما النائيني قد صرّح باستحالته)

فقوله: «صل بقصد الأمر» يجوز أن يكون أمره مفروض الوجود فرضاً مطابقاً للواقع، لأن معنى مطابقته له أن يكون متحققاً في محله، و هو كذلك، فكما أن قوله: «صل في الوقت» يكون معنى فرض وجوده أنه فرض تحقق الوقت في محله، كذلك فيما نحن فيه - أيضاً - يمكن ذلك.

مضافاً إلى ما سمعت من حال تقييد المأمور به بالقيود الخارجية عن تقويم الماهية.

فتحصل مما ذكرنا: أن المحذور إن كان في عدم تعلم تصور الشيء قبل جوده فهو بمكان من الفساد، ضرورة أن كل فعل اختياري يكون تصوره مقدماً على وجوده. و إن كان في إنشاء الأمر على الوجود المتصور فهو - أيضاً - كذلك، لأن الصورة الذهنية بقيودها متقدمة على الأمر، فلا يلزم منه تقديم الشيء على نفسه. و إن كان في فرض وجود الشيء قبل وجوده، فهو - أيضاً - بمكان من الإمكان، فلا محذور من هذه الجهات.» [4]

- [1] بحيث لا يفترض وجوده حتماً كي تكرر استحالة الدور مجدداً، و لهذا قد صرّح المحقق الخوئي مسبقاً بأننا لو لم نفترض وجود القيد - القصد. لما أُولَئِكَ التكليف بالمحال إذ القدرة حين الامتناع سُتعنينا تماماً.
- [2] و لهذا قد تحدث صاحب الأجود عن هذه النقطة أيضاً قائلاً: «اما في مقام الإنشاء فلما عرفت من ان الموضوع في القضايا الحقيقة دون الفرضية غير المعقوله لا بد و ان يكون مفروض الوجود في الخارج في مقام أخذه موضوعاً من دون ان يكون تحت التكليف أصلاً (فلا يتوجب امثاله) و لا فرق فيه بين ان لا يكون الموضوع تحت اختيار المكلف و قدرته كما في «صل في الوقت» فان الوقت غير مقدور للمكلف او يكون تحت اختياره و قدرته كما في «أوفوا بالعقود» فان معناه انه إذا فرض عقد في الخارج يجب الوفاء به لا انه يجب على المكلف إيجاد عقد في الخارج و الوفاء به و حينئذ فلو أخذ قصد امثال الأمر قيداً للمأمور به فلا محالة يكون الأمر موضوعاً للتوكيل و مفروض الوجود في مقام الإنشاء، و هذا ما ذكرناه من لزوم تقديم الشيء على نفسه، و بعبارة واضحة كل أمر اختياري أو غير اختياري أخذ متعلقاً لمتعلق التكليف فوجود التكليف مشروط بفرض وجود بفرض مطابق للواقع و حيث ان متعلق المتعلق فيما نحن فيه هو نفس الأمر فيكون وجوده مشروطاً بفرض وجود نفسه فرضاً مطابقاً للخارج فيلزم كونه مفروض الوجود قبل وجوده و هو بعينه محذور الدور».
- [3] و هو آية الله الشیخ الوحدید الخراسانی.
- [4] مناهج الوصول إلى علم الأصول. Vol. 1. ص262 قم - ایران: مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی.